



مبادرات التكيف وبناء السلام المحلية المستجيبة للتنوع الاجتماعي في المجتمعات الزراعية باليمن

« نهج قاعدي »

2026

مبادرات التكيف وبناء السلام المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي في المجتمعات الزراعية باليمن

« نهج قاعدي »

بلقيس العبدلي
حزيران 2026

الناشر: منظمة البرلمان ٢٠٢٦

البيشتراسه ٢٨/٢٩، ٤٥٠ ١٢ برلين، ألمانيا

المؤلفة الرئيسية: بلقيس العبدلي

المحررة: أشرف الشيباني / پريز دزهى

التصميم: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

الرسوم التوضيحية وتصميم الغلاف: ستوديو ماجما مهدي الجليتي

إن الآراء الواردة في هذه الورقة البحثية لا تعكس بالضرورة وجهات نظر أو آراء منظمة البرلمان أو الجهة المانحة.

تم إعداد الورقة البحثية في إطار تنفيذ مشروع منظمة البرلمان «النساء يتولين القيادة».

يتم تنفيذ برنامج «النساء يتولين القيادة» من قبل منظمة البرلمان كجزء من برنامج SPACE، بتمويل من الحكومة الألمانية وبدعم من

Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit (GIZ) GmbH.

عن البرلمان:

البرلمان هي منظمة تعنى ببناء السلام ودعم الديمقراطية، مع تركيز خاص على تمكين النساء والشباب. يركز عمل المنظمة على ثلاثة مجالات رئيسية: المشاركة السياسية الشاملة، والمرأة والسلام والأمن، والترابط بين قضايا النوع الاجتماعي والمناخ والأمن. ومن خلال مشاريعها، تدعم المنظمة المؤسسات العامة ومنظمات المجتمع المدني في تصميم وتنفيذ مبادرات تعزز التعايش السلمي، وترسخ القيم والممارسات الديمقراطية، وتطور حلولاً متكاملة لمعالجة آثار التغير المناخي.

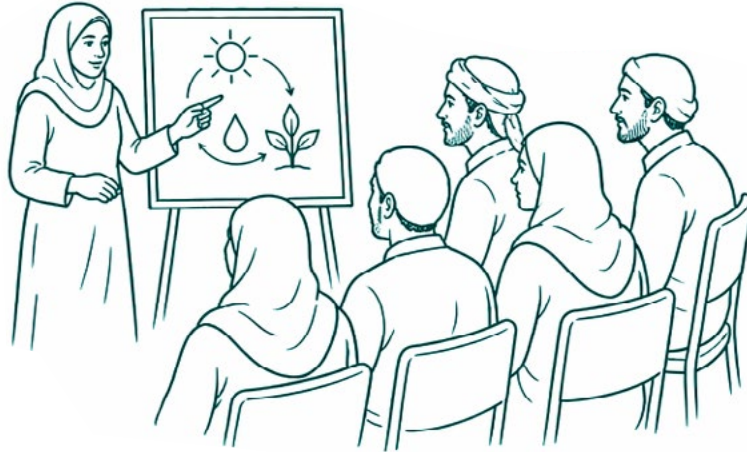
للمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمنظمة البرلمان:

www.elbarlament.org

© elbarlament e.V.

فهرس المحتويات

04	المخلص التنفيذي
06	المقدمة
08	المنهجية
11	مراجعة الأدبيات
13	المناقشات والنتائج
22	التوصيات
24	الخاتمة
25	قائمة المراجع



01



الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الورقة البحثية الأزمة المتصاعدة في القطاع الزراعي في اليمن، حيث يؤدي تدخل تأثيرات تغير المناخ والنزاع المسلح إلى تراجع الإنتاج الزراعي، ويهدد الأمن الغذائي وسبل العيش. وتناقش الورقة البحثية مشكلة «ضعف دعم صانعي السياسات للمبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام»، وغياب الاستراتيجيات الوطنية التي تتبنى هذه الجهود المحلية، خاصة تلك التي تراعي أدوار النساء.

اعتمدت الورقة البحثية على منهجية بحثية مختلطة مدعومة ببيانات ميدانية تم جمعها عبر مقابلات معمقة، مجموعات تركيز واستبيانات من ٨٥ مشاركاً ومشاركة في أربع محافظات، لضمان دقة النتائج، وتقدم الورقة البحثية تحليلاً شاملاً لتأثيرات النزاع وتغير المناخ على القطاع الزراعي، مع التركيز على مدى تغييرها لأدوار الرجال والنساء التقليديين وتأثير ذلك على قدرتهم على الصمود، وتستعرض الورقة نماذج من المبادرات المحلية القائمة للتكيف مع تغير المناخ وحل النزاعات على الموارد، وتقيم مدى فعاليتها في تعزيز السلم المجتمعي.

توصل التحليل إلى ثلاثة بدائل سياسية ممكنة: دعم المبادرات المحلية، إطلاق برنامج وطني شامل، ونهج «السلام من خلال المياه»، وقد تم اختيار البديل الأول بصفته الأكثر جدوى وواقعية للتطبيق الفوري في السياق اليمني، نظراً لتكلفته المنخفضة وقدرته على الاستفادة من المبادرات القائمة.

توصي الورقة البحثية بتبني سياسة رئيسية تتمثل في دعم وتعميم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام عبر إنشاء إطار تمويل مرن وشامل، يهدف هذا الإطار إلى تمكين المجتمعات المحلية من تطوير حلول مستدامة وعادلة، مما يضمن استمرارية سبل العيش ويعزز السلام المجتمعي، مع التركيز على المشاركة العادلة للنساء.



02



المقدمة

المقدمة

تواجه اليمن أزمة مركّبة تتداخل فيها تأثيرات تغيّر المناخ مع تداعيات النزاع المسلّح، ما يجعلها من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وتُعدّ من أكثر البلدان عرضة لتأثيرات التغيّر المناخ، لا سيما في قطاعات المياه والزراعة¹ (الجابري، 2024). وقد أسهم ذلك في تعميق هشاشة المجتمعات الريفية المعتمدة على الزراعة كمصدر رئيسي للعيش، وخاصة في المحافظات الزراعية مثل تعز ولحج وأبين.

ويشير تقرير للأمم المتحدة إلى أن اليمنيين العاملين في القطاع الزراعي يشكّلون الشريحة الأكبر من القوى العاملة في البلاد. إذ يعتمد أكثر من 73% من السكان بصورة مباشر أو غير مباشر على الدخل من الأنشطة الزراعية. كما تساهم الزراعة بحوالي 80% من الدخل القومي، وتوفّر فرص عمل لما يقارب 54% من القوى العاملة.²

وفاقت الأزمة الإنسانية من معاناة الفئات المهمشة، وعلى رأسها النساء. وتؤكد دراسة نشرتها مؤسسة مبادرة مسار السلام أن أعباء المزارعات في اليمن ازدادت نتيجة لتأثيرات كل من النزاع المسلّح وتغيّر المناخ.³

في هذا السياق، تبرز أهمية دراسة المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام، خاصة تلك التي تأخذ في الاعتبار أدوار النساء. تهدف هذه الورقة إلى تحليل التفاعل بين تغيّر المناخ والنزاع في اليمن وتأثيره على القطاع الزراعي وقضايا النوع الاجتماعي. كما تسلّط الضوء على أهمية توثيق المبادرات المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ودورها في تعزيز القدرة على التكيف في مواجهة هذه التحديات.

كما تقدم توصيات عملية لدعم تعميم هذه المبادرات لتحقيق عدالة اجتماعية واستدامة بيئية واقتصادية، من خلال تحليل الأطر القانونية، والممارسات المحلية، والتحديات التي تواجه النساء والرجال في المجتمعات الزراعية. وتدعو الورقة البحثية إلى إعادة صياغة السياسات لتكون أكثر شمولاً وإنصافاً، بما يعزز بناء سلام مستدام ومجتمعات قادرة على الصمود.



1 <https://www.greenorganiz.org/page/climate-change-and-its-impact-on-yemens-future>

2 <https://archive.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/uploads/national-assessment-report-yemen-arabic.pdf>

3 [https://peacetrackinitiative.org/en/resources/99\(2024, كوكا\)](https://peacetrackinitiative.org/en/resources/99(2024, كوكا))

03



المنهجية

المنهجية

اعتمدت هذه الورقة البحثية منهجية مختلطة (نوعية وكمية) بهدف تقديم فهم معمق لتجارب المجتمع المحلي في التكيف وبناء السلام. وجمعت الدراسة بين المصادر المكتبية والميدانية للبيانات لضمان شمولية التحليل ودقة النتائج.

المصادر المكتبية

استند البحث إلى مراجعة واسعة للتقارير والدراسات الصادرة ذات الصلة، بما في ذلك تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال الأعوام من 2022 حتى 2025، ومنصات ومراكز الأبحاث الوطنية المختصة بتغير المناخ والزراعة، منها موقع رئاسة الوزراء، والموقع الوطني للمعلومات، ومنصة أصوات خضراء، ومنصة حلم أخضر، بالإضافة إلى دراسات أكاديمية حول تأثير النزاع على القطاع الزراعي والمجتمعات الريفية في اليمن. وركزت المراجعة على أحدث البيانات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة، والأمن الغذائي، ودور المرأة في التكيف، والمبادرات المحلية لبناء السلام، مع تلخيص نتائج كل مصدر وبيان نطاق البيانات المستخدمة.

البيانات الميدانية

جمعت البيانات الميدانية في أربع محافظات: لحج، أبين، تعز، وهي محافظات زراعية تعرضت لأشد آثار النزاع وتغير المناخ

خلال العقد الماضي⁴، وعدن باعتبارها العاصمة التي تضم مقرات الوزارات المعنية بالشؤون الزراعية والبيئية. وقد أتاح اختيار هذه المحافظات دراسة تأثيرات النزاع وتغير المناخ على الزراعة في مناطق مختلفة، إضافةً إلى رصد التجارب الإدارية والمؤسسية في العاصمة.

شملت الدراسة 85 مشارك ومشاركة، موزعين على:

- 16 مقابلة معمقة مع مزارعين ومزارعات، قيادات محلية، مسؤولين في وزارتي المياه والبيئة، والزراعة والثروة السمكية، بالإضافة إلى ممثلين عن منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. تراوحت أعمار المشاركين بين 22 و62 عامًا، مع خبرة زراعية مباشرة تراوحت بين 5 سنوات إلى 30 سنة، لضمان اطلاعهم على التغيرات البيئية وتأثيراتها على الإنتاج الزراعي.

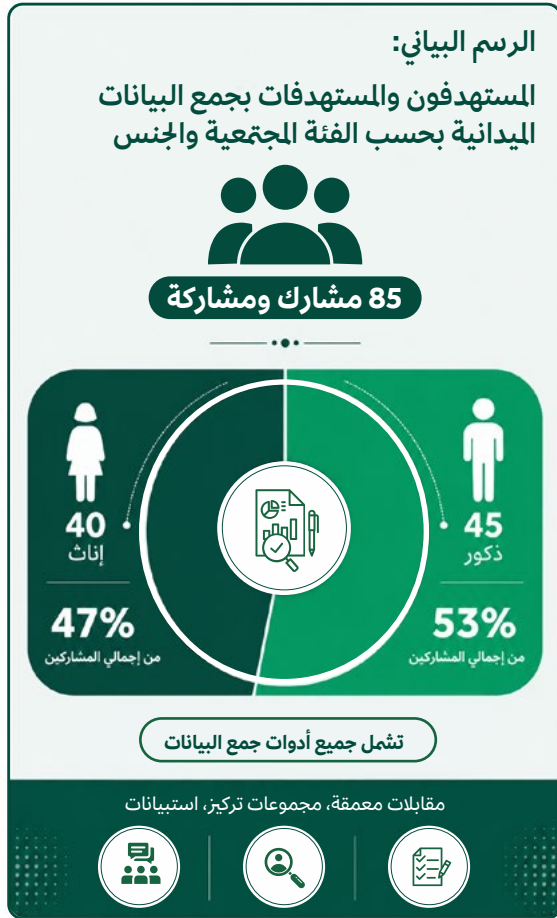
- 4 مجموعات تركيز ضمت مزارعين ومزارعات ووسطاء/وسيطات موارد محلية، لتعميق فهم أنماط التكيف الجماعي وبناء السلام.



4 <https://peacetrackinitiative.org/en/resources> 99 (2024، كوكا)

- قلة الدراسات المحلية المنشورة حديثاً حول التكيف الزراعي النوعي، مما حد من إمكانية مقارنة النتائج مع أدبيات أوسع النطاق.

- 30 استبياناً وُزعت على مزارعين ومزارعات يزرعون محاصيل مختلفة في المحافظات الأربع، مع مراعاة التنوع الجغرافي والتنوع الاجتماعي لضمان عدالة تمثيل وجهات نظر النساء والرجال.



تم اختيار المشاركين استناداً إلى معايير واضحة، تشمل الانخراط المباشر في الأنشطة الزراعية، والتنوع الجغرافي، والمشاركة في المبادرات المحلية، والتأثيرات المختلفة للنزاع وتغير المناخ على أنشطتهم الزراعية. كما تم اختيار بقية المشاركين من الجهات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية ذات الصلة، ما أتاح جمع بيانات شاملة حول تجارب التكيف وبناء السلام في السياقات المحلية.

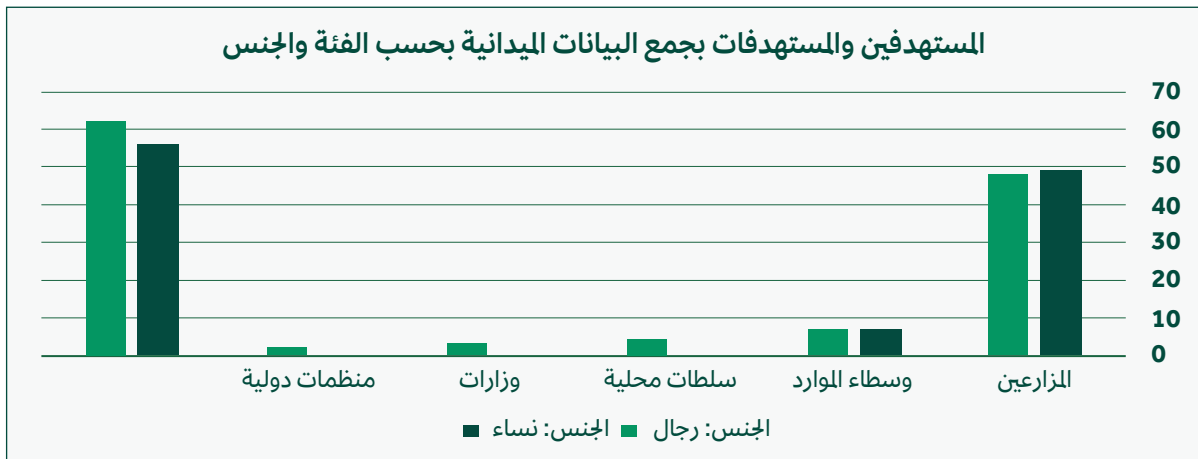
نقاط القوة

- استخدام منهجية مختلطة تجمع بين التحليل النوعي والبيانات الكمية الداعمة.
- تنوع أدوات جمع البيانات (مقابلات، ومجموعات تركيز، واستبيانات) ومجالات المشاركين، ما سمح بالوصول إلى وجهات نظر متعددة وخبرات متنوعة.
- التركيز على المساواة الجندرية لضمان تمثيل النساء في الدراسة وتحليل تجاربهن بشكل مستقل..

القيود

- محدودية حجم العينة مقارنة بعدد السكان المستهدفين، ما قد يؤثر على تعميم النتائج.
- صعوبة الوصول إلى بعض المناطق والمعلومات بسبب النزاع المستمر، ما أدى إلى فجوات محتملة في البيانات.

توزيع المشاركين/ات بحسب الفئة المجتمعية والجنس ونوع أداة جمع البيانات



ملاحظة:

قد لا يساوي مجموع الأرقام بعضه بسبب التقريب.

04



مراجعة الأدبيات

12

05



المناقشات والنتائج

المناقشات والنتائج

1. سياق النزاع في اليمن و القطاع الزراعي

الزراعة (مقابلة مع مزارعة من مديرية الشمانتين بمحافظة تعز 7 أغسطس 2025).

1.2 انهيار الموارد المائية وأزمة الزوج

مع تصاعد وتيرة الحرب في اليمن، تصاعدت الأزمة المائية، وأخذت أبعادًا خطيرة، وقد رصدت تقارير منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة خلال العام 2025 تعرض ما يزيد عن 45% من أنظمة المياه في البلاد لأضرار كلية أو جزئية.¹⁴ (الفاو، 2025)، مما أثر على تراجع قدرة السكان على الوصول إلى المياه الآمنة بنسبة تقارب 50% في المناطق الريفية، ونحو 70% في المناطق الحضرية، وتفاقم هشاشة المجتمعات، خاصة تلك التي لا تمتلك مصادر دعم خارجي.¹⁵ (الفاو، 2025). وأدى الزوج الداخلي الذي شمل 4 ملايين شخص إلى مضاعفة الطلب على المياه، وارتفاع تكلفتها بنسبة 400%¹⁶ (عمر، 2025).

وتوقفت الزراعة في كثير من الأراضي الزراعية التي أصبحت ملاجئ اضطرارية للزوج، «حتى أن الأراضي الزراعية في منطقة البيرين بمحافظة تعز تحولت إلى مواقع مخيمات الزوج، ووقف استزراعها لسنوات» (المجموعة البوذية للوسطاء والوسيطات عبر تطبيق الزووم، 11 أغسطس 2025).

1.3 تراجع فعالية الرقابة الحكومية ومكافحة الآفات

أدت المبيدات الحشرية المعاد تعبئتها محليًا إلى تلف بعض المحاصيل الرئيسية مثل الطماطم والسمسم والذرة الرفيعة. كما تسبب ضعف الرقابة الحكومية على تصريف مخلفات المصانع ورميها في مجاري السيول والأودية بزيادة أعباء المزارعين والمزارعات بسبب انسداد أو تلوث تلك المجاري. علاوة على ذلك، تتسم الرقابة الحكومية على عمل منظمات المجتمع المدني في قطاع الزراعة بالضعف، لا سيما في المناطق التي تفتقر إلى مراكز أبحاث أو مكاتب إرشاد زراعي. قالت إحداهن: «حصلنا على بذور مقاومة للجفاف من منظمة الفاو، لكنها لم نتدرب على طريقة زراعتها، ففشلت معظم المحاصيل» (مقابلة مع مزارعة في مديرية خنفر، محافظة آيين، 9 أغسطس 2025).

كشفت أدوات جمع البيانات الميدانية، التي نُفذت مع المزارعين والمزارعات، عن مجموعة من التأثيرات التي خلفها النزاع في اليمن على القطاع الزراعي، ويمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

1.1 ارتفاع تكاليف مدخلات الزراعة وركود الأسواق المحلية

ارتفعت تكاليف مدخلات الزراعة بشكل كبير بعد الحرب، كما توقف الدعم الحكومي (مقابلة مدير الهيئة العامة للبحوث بوزارة الزراعة، 6 أغسطس 2025)، الذي كان يتلقاه المزارعون والمزارعات في الظروف الاعتيادية من صندوق دعم الإنتاج الزراعي الذي يتحمل 50% من الفوائد البنكية على القروض الزراعية ويدعم تكاليف التعبئة والنقل للمصادر الزراعية.¹⁴ وارتفعت أسعار المشتقات النفطية لأكثر من الضعف للتر الواحد، ووصل إيجار الحراثة إلى ما يعادل 16 دولارًا للساعة، حتى بدا أن مالكي الحراثة يستحوذون على أكثر من نصف قيمة الإنتاج. أما إيجار الساعة للري من الآبار الخاصة فبلغ حوالي 10 دولارات (مقابلة مزارع من مديرية خنفر، محافظة آيين، 7 أغسطس 2025)، مع ضعف في تدفق المياه، حيث أصبحت الأرض التي كانت قبل الحرب تحتاج ساعة واحدة للري، تحتاج حاليًا إلى ثلاث ساعات (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات في وادي البركاني، مديرية المعافر، محافظة تعز، 9 أغسطس 2025). تأثرت أسعار بذور الزراعة أيضًا بشكل ملحوظ، حيث يضطر المزارعون والمزارعات في مناطق جنوب اليمن، عند عدم توفرها محليًا، إلى شرائها من صنعاء في شمال البلاد بعملة الريال السعودي، وذلك نتيجة لاختلاف العملات المتداولة بين المحافظات اليمنية بسبب ظروف الحرب (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات في وادي البركاني، مديرية المعافر، محافظة تعز، 9 أغسطس 2025). وارتفعت أسعار الأسمدة بشكل كبير إذ ارتفع سعر الكيلوغرام من دولار واحد إلى نحو خمسة دولارات، كما ارتفعت تكاليف الأيدي العاملة بسبب نقصها، إذ اتجه كثير من شباب القرى للعمل العسكري متخليين عن

14 <https://archive.unescwa.org/agricultural-and-fisheries-production-promotion-fund>

15 <https://www.fao.org/countryprofiles/news-archive/detail-news/ar/c/1679755/>

16 <https://www.fao.org/countryprofiles/news-archive/detail-news/ar/c/1679755/>

17 <https://carnegieendowment.org/ar/sada/2025/04/struggling-over-every-drop-yemens-crisis-of-aridity-and-political-collapse>

زراعي لكنها لا تمارس عملها بالصورة المطلوبة. ولا يعرف المزارعون والمزارعات في منطقة البركاني، الذين شملهم جمع البيانات الميدانية، بوجود مكتب زراعة في المديرية.

1.5 آثار ميدانية

إضافة إلى ما سبق، هناك عدد من الآثار التي خلّفتها الحرب على القطاع الزراعي في اليمن، كعدم قدرة المزارعين والمزارعات على الوصول إلى أراضيهم الزراعية لوقوعها قرب مناطق المواجهات مع مجموعة الحوثيين، والبناء العشوائي على حساب الأراضي الزراعية. وتعد «المناطق الفاصلة بين المحافظات ذات النزاعات المسلحة ومناطق النزوح ذات الكثافة السكانية المرتفعة بمديرية تبن في محافظة لحج المناطق الأكثر تأثرًا بتغير المناخ» (مقابلة مع مدير مكتب الزراعة، مديرية تبن، محافظة لحج، 10 أغسطس 2025).

وفي ظل غياب الدعم الحكومي في مكافحة الآفات، ظهرت العديد منها، حتى أن آفة في محافظة أبين جنوب اليمن أصابت محصول السمسم خلال العام الماضي وأدت إلى القضاء عليه بالكامل (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات في مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025)، بينما ظهرت آفات أخرى متعددة في محافظتي لحج وتعز.

وفي ظل غياب الدعم الحكومي في مكافحة الآفات، ظهرت العديد منها، حتى أن آفة في محافظة أبين جنوب اليمن أصابت محصول السمسم خلال العام الماضي أدت إلى القضاء عليه بالكامل (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات في مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025)، بينما ظهرت آفات أخرى متعددة في محافظتي لحج وتعز.

1.4 تراجع خدمات الإرشاد الزراعي

يشهد عمل مراكز الإرشاد الزراعي التابعة لمكاتب الزراعة في السلطة المحلية بالمحافظات، والمكلفة بتقديم خدمات زراعية مجانية للمزارعين والمزارعات، تراجعًا ملحوظًا؛ ففي مديرية المقاطرة بمحافظة لحج جنوب غرب اليمن، التي تُصنّف كمناطق زراعية، لا توجد مكاتب إرشاد زراعي حكومية، أما في منطقة وادي البركاني بمديرية المعافر بمحافظة تعز وسط اليمن، فيلجأ المزارعون والمزارعات إلى مراكز تجارية تقدم خدمات زراعية مدفوعة في حال حاجتهم لها، لعدم وجود مراكز حكومية قريبة من منطقتهم (مجموعة مركزة وادي البركاني، مديرية المعافر، محافظة تعز، 9 أغسطس 2025)، أما في بقية مديريات محافظة لحج، فتوجد مكاتب إرشاد



2 مؤشرات تغير المناخ في اليمن

2.1 فيضانات، ونضوب آبار وجفاف

حدّرت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) من تدهور محتمل في الموسم الزراعي الصيفي لعام 2025 في اليمن نتيجة اضطرابات مناخية غير مسبوقه. وتشهد المحافظات اليمنية تزايداً في الظواهر المناخية المتطرفة التي تختلف من منطقة إلى أخرى، حيث تعرضت المناطق الشرقية للبلاد خلال الفترة ما بين 2015 و2023 إلى سبعة أعاصير ومنخفضات جوية تسببت في أضرار جسيمة لمزارع النخيل (يمن ديلي، 2025).¹⁸ فيما ألحقت السيول والفيضانات أضراراً بنحو 85% من الأراضي الزراعية في تلك المناطق، إضافةً إلى إتلاف المحاصيل وتدمير سبل العيش. (الشرق الأوسط، 2024).¹⁹

كما يواجه اليمن موجة جفاف حادة أثّرت سلّياً على إنتاجية القطاع الزراعي في معظم المحافظات، مع توقعات بزيادة معدل الجفاف بنسبة تتراوح بين 50% و60%.²⁰ وقد أدى ذلك إلى نضوب عدد من الآبار في محافظة أبين خلال السنوات الأربع الماضية، خصوصاً بعد تغيير مجرى السيول في منطقة باتيس، مما أجبر العديد من المزارعين والمزارعات على التوقف عن الزراعة بسبب نقص المياه وارتفاع تكاليف التشغيل (مقابلة مع مزارع في مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025).

وفي منطقة البركاني بمديرية المعافر في محافظة تعز، تتفاقم مشكلة ملوحة التربة نتيجة تكرار فترات الجفاف، ما يمنع زراعة المحاصيل مرتين متتاليتين، ويُجبر المزارعين على تغيير أو تقليب التربة باستمرار. هذا بدوره يزيد من تكاليف الزراعة ويقلل من الجدوى الاقتصادية للإنتاج الزراعي، مما يُفاقم هشاشة المجتمعات الريفية ويُضعف قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية المتسارعة.

2.2 ارتفاع درجات الحرارة.

ارتفعت درجات الحرارة في اليمن بمقدار 1.8 درجة مئوية خلال العقود الخمسة الماضية.²¹ وأدى ارتفاع درجات الحرارة في كثير من المناطق إلى موت بعض المحاصيل الزراعية التي لا تتحمل درجات الحرارة العالية في المزارع قبل نضوجها. ففي مديرية خنفر بمحافظة أبين احترقت محاصيل البصل والفلل الحار بالكامل قبل عامين (مقابلة مع مزارع في مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025)، بينما يجف

محصول الطماطم بالكامل قبل نضوجه في مناطق أخرى (مجموعة مركزة وادي البركاني، مديرية المعافر، محافظة تعز، 9 أغسطس 2025)، ودفع ارتفاع درجات الحرارة في محافظة تعز عدداً من الناس إلى تقليل أنشطتهم الخارجية والتوقف عن ممارسة بعض المهن الشاقة كالزراعة.²²

2.3 مواسم الأمطار المتباينة والسيول الجارفة

تشهد اليمن منذ سنوات تذبذباً كبيراً في كميات الأمطار، مما يجعل التخطيط للزراعة وإدارة المياه أكثر صعوبة، فالأمطار الموسمية لم يعد توقيتها منتظماً، كما أن هناك زيادة في شدة الأمطار لا يصاحبها زيادة في كمياتها، لذا يجد المزارعون والمزارعات صعوبة بالغة في تحديد مواسم الزراعة ونوعية المحاصيل التي يجب زراعتها. وتعاني مديرية المقاطرة في محافظة لحج من تغير مواسم هطول الأمطار وشحها: «قلة الأمطار جعلتنا نعتمد على زراعة القات (القات هو نبات طبيعي (يسمى علمياً Catha edulis) ينمو في شرق أفريقيا واليمن، ويحتوي على مادة الكاثينون شبه القلووية، وهي مادة منشطة مشابهة للأمفيتامين، تسبب الشعور بالنشاط وفقدان الشهية) لأنه يتحمل العطش، ويحقق لنا مصدر دخل سريع، وبالرغم من أن البن مقاوم للجفاف أيضاً، لكنه يتعرض أحياناً لهجمات الطيور كما يحتاج لوقت أطول للنضوج» (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات في مديرية المقاطرة، محافظة لحج، 6 أغسطس 2025).

رغم أن محافظة تعز تشتهر بزراعة المانجو والجوافة خاصة في وادي البركاني، إلا أنها توقفت عن زراعتها بسبب شحة المياه الضرورية للري. في المقابل، عند هطول الأمطار تتحول الأمطار الغزيرة إلى سيول جارفة تُلحق الأضرار بالوديان والمناطق الزراعية المنبسطة، حيث جرفت «10 أفدنة من محصول السمسم في محافظة أبين قبل سنة ونصف» (مقابلة مع مزارع في مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025).

وترجع أسباب تذبذب الأمطار في اليمن إلى مظاهر تغير المناخ المتطرفة عالمياً مثل ظاهرة النينو (El Niño) وتذبذب المحيط الهندي.²³ (منظمة الصحة العالمية، 2023). كما تصاحب ظاهرة تغير مواسم الأمطار رياح شديدة تتسبب في كسر المحاصيل الزراعية، وإسقاط الثمار قبل نضوجها، وانجراف التربة، «بسبب هبوب الرياح الشديدة التي أُلغيت الحماية وكسرت المحاصيل توقفت عن الزراعة» (مقابلة مع مزارعة من مديرية الشمايتين، محافظة تعز، 7 أغسطس 2025).

18 <https://ydn.news/?p=18263>

19 <https://yemiamerican.com/%D8%B3%D8%A8%D8%B9%D8%A9-%D8%AE%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%B3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%87%D9%84-%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%86-%D9%85%D9%87%D8%AF%D8%AF/>

20 https://hif Yemen.org/humanitarian_story/255

21 https://civiliansinconflict.org/wp-content/uploads/2022/10/CIVIC-Report_Yemen-Climate-Change-and-Protection-of-Civilians_Arabic.pdf

22 <https://www.greenorganiz.org/page/heatwave-in-taiz-forces-citizens-to-stop-working>

23 [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-\(enso\)](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-(enso))

3.2 التوقف عن زراعة بعض المحاصيل أو خسارتها

توقف عدد من المزارعين والمزارعات عن زراعة بعض المحاصيل الزراعية بسبب الركود الاقتصادي، خسارة المحاصيل، غياب القدرة على التصدير، وارتفاع أسعار المدخلات الزراعية، إلى جانب عدم وجود مصانع لتحويل محاصيلهم إلى منتجات تغطي السوق المحلية. ففي وادي البركاني بمحافظة تعز، توقف كثيرون عن زراعة الطماطم والخيار والذرة لارتفاع تكاليفها، بينما لم يتبق لدى بعضهم سوى زراعة البامية فقط (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات وادي البركاني، مديرية المعافر، محافظة تعز، 9 أغسطس 2025). وشهدت العديد من المناطق الريفية في اليمن تحولاً ملحوظاً في الأنماط الزراعية، حيث توجه عدد من المزارعين إلى الاستغناء عن زراعة المانجو لصالح زراعة القات، نظراً لما يوفره القات من مبيعات يومية متواصلة، بخلاف شجرة المانجو التي تثمر مرة واحدة سنوياً.

3.3 ندرة المياه

يعد اليمن أفقر دولة في العالم من حيث الموارد المائية، إذ يبلغ نصيب الفرد السنوي من المياه 83 متراً مكعباً، مقارنة بالحد المطلق البالغ 500 متر مكعب، ويمثل القطاع الزراعي نحو 90% من استخدامات المياه. وتوقعت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أنه سيتم استنفاد أحواض المياه في اليمن بحلول عام 2030، لأن استنزاف المياه الجوفية يساوي ضعفي معدل تجديدها، وسيكون هذا كارثياً بالنسبة لبلد يعمل 70% من سكانه في الزراعة. كما أسهم النزوح الداخلي في مضاعفة الطلب على المياه وتزايد الاستهلاك غير المنظم. وفي محافظة لحج التي تعتمد بشكل مباشر على منابع الأنهار وتغذيها مياه السيول، لم تعد هذه المصادر تفي باحتياجاتها (القاضي، 2024). وتحمل النساء أعباء إضافية نتيجة ندرة المياه التي تؤثر على إنتاجهن من المحاصيل الزراعية، وتكلفهن مسؤوليات جمع المياه وتخزينها وتوزيعها.²⁵

تتداخل مظاهر تغير المناخ في اليمن وتتنوع بشكل كبير من أمطار غزيرة وسيول جارفة خارج مواسمها، إلى جفاف ونقص في الأمطار خلال فصولها المعتادة، فضلاً عن تقلبات مناخية حادة بين ارتفاع درجات الحرارة ونزول الصقيع، وكل ذلك قد يحدث خلال عام واحد في محافظة مثل تعز ذات التضاريس المتنوعة بين الوديان والمرتفعات الجبلية. هذه الظروف المتغيرة تؤدي إلى إجهاد التربة وتدهور الغطاء النباتي، ما يزيد من الأعباء على المزارعين والمزارعات الذين يضطرون إلى التكيف المستمر مع تلك التحديات البيئية.

3 آثار تقاطع تغير المناخ والنزاع في اليمن على القطاع الزراعي

تداخلت آثار النزاع وتغير المناخ في اليمن مع تراجع الدعم المقدم من المنظمات الدولية والمحلية للقطاع الزراعي، لتنتج مجموعة من الآثار المتداخلة، أبرزها²⁴:

3.1 هجرة الأراضي الزراعية كلياً أو جزئياً

هجر عدد من المزارعين والمزارعات الذين شملتهم عملية جمع البيانات الميدانية أراضيهم الزراعية كلياً أو جزئياً، بسبب ضعف الطلب وخسائر المحصول نتيجة الركود الاقتصادي وتراجع دعم منظمات المجتمع المدني للقطاع الزراعي، بينما هجر آخرون جزءاً من الأرض وأعادوها لأصحابها لعدم قدرتهم على دفع إيجارها، أو لارتفاع تكاليف مدخلات الزراعة، «توقفت عن زراعة الحمية وأجرتها لتاجر كخيمة للأعراس» (مقابلة مع مزارع من مديرية الشمايتين، محافظة تعز، 6 أغسطس 2025). واشتغل المزارعون الذين هجروا أراضيهم الزراعية وعزفوا عن زراعتها في مهن يومية مثل الرعي، البناء، العمالة اليومية، والأعمال اليدوية، بينما التحق بعضهم بجبهات القتال، وجميعهم أكدوا أنهم يظلون عاطلين عن العمل لأيام كثيرة فور انتهاء فرص العمل تلك بحثاً عن فرص عمل جديدة. أما المزارعات، فذكرن أن نشاطهن بعد هجرة الأراضي الزراعية اقتصر على الرعي والأعمال المنزلية فقط، لأن فرص عملهن في الأرياف خارج الأنشطة الزراعية قليلة.

24 [https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-\(enso\)](https://www.who.int/ar/news-room/fact-sheets/detail/el-nino-southern-oscillation-(enso))

25 <https://hjfyemen.org/activity/255>

3.4 انعدام الأمن الغذائي وقلة الإنتاج .

أدت آثار تغير المناخ والنزاع في اليمن إلى تلف كبير في المحاصيل الزراعية وتراجع الإنتاج، مما انعكس سلبيًا على الأمن الغذائي. فقد أكد بيان مشترك صادر عن منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، وبرنامج الغذاء العالمي، واليونسيف في يونيو 2025 أن «وضع الأمن الغذائي في مناطق الحكومة اليمنية حرج، حيث يعاني ما يقرب من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي الحاد».²⁶ ويؤدي تراجع الإنتاج الزراعي بشكل كبير إلى الإضرار بالأمن الغذائي لغالبية العائلات الريفية، التي تعتمد على هذه الأنشطة في توفير جزء كبير من قوتها طوال العام، إضافة إلى دورها في إمداد السوق المحلية بالحبوب والخضروات والفواكه. ونتيجة لذلك، يضطر العديد من المزارعين والمزارعات إلى إيقاف أنشطتهم الزراعية والتحول إلى أعمال بديلة. ففي مديرتي المعافر والشمايتين بمحافظة تعز، غير نحو 89% من المزارعين والمزارعات مصدر دخلهم الرئيسي خلال العشرين سنة الأخيرة (القاضي، 2024).²⁷ وعلى الرغم من أن اليمن يعاني من انعدام الأمن الغذائي بشكل عام، كشفت البيانات الميدانية أن المزارعين والمزارعات يواجهون خسارة وتلف محاصيلهم بسبب ضعف الطلب وركود السوق، وهو مؤشر واضح على ضعف المشاركة المجتمعية في عمليات التخطيط على المستويين المحلي والوطني، ما يحد من قدرة المجتمعات على التكيف مع التغيرات المناخية وتأمين سبل العيش المستدامة.

3.5 تغير الأدوار التقليدية وزيادة أعباء النساء

يعيش أكثر من 75% من اليمنيين في المناطق الريفية، وتشكل النساء حوالي 95% من القوى العاملة في تلك المناطق.²⁸ ويشير تقرير ريم السلام، المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، الصادر في أكتوبر 2023، إلى أن هناك عوامل متعددة تتقاطع مع العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد الفتيات والنساء، من بينها النزاع المسلح، والزواج، وندرة الموارد، مما يؤدي إلى ما يُعرف بـ«تأنيث العنف».²⁹

وأظهرت نتائج أدوات جمع البيانات الميدانية أن هناك، في الظروف الاعتيادية، تفاوتًا واضحًا بين مهام الرجال والنساء في المجتمعات الزراعية، وإن لم يخل ذلك من التعاون بينهم في إدارة الأنشطة الزراعية اليومية. إذ تشمل مهام الرجال عادة في حراثة الأرض، وحفر الآبار، وتجهيز قنوات الري، وزراعة المحاصيل الموسمية، ونقل السماد والمياه لمسافات طويلة، وتسويق المحاصيل، وشراء مستلزمات الزراعة، وإدارة الأرض واتخاذ القرارات العامة بشأن الزراعة، وصيانة الأدوات الزراعية، وتشغيل المضخات إن وجدت، وجني محاصيل الأشجار الدائمة، وتنظيم الأعلاف.

أما النساء فتُؤكّل إليهن مهام تشمل تنظيف الأرض من الحشائش، وزراعة الشتلات، وثر البذور، والري اليدوي، وجني المحاصيل المؤقتة والورقية، وفرز المحاصيل، وتحضير الطعام والماء للعمال، وتجفيف الحبوب وتخزينها، والمتابعة اليومية لسير الزراعة. وبوجه عام، يُوصف عمل النساء في المجتمعات الزراعية بأنه «خفيف»، إلا أن ساعات عملهن غالبًا ما تكون أطول من ساعات عمل الرجال عندما يكنّ يعملن في أراضيهم أو لصالح أسرهن. وفي المقابل، عندما يعملن كمزارعات بأجر يومي، فإن أجور الرجال تفوق أجور النساء بثلاثة أضعاف رغم تساوي المهام والمسؤوليات (مجموعة مركزة مع المزارعين والمزارعات، مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025). وتتضاعف أعباء النساء في حال غياب الرجال عن المنزل بسبب السفر أو الحرب، إذ يقمن بأداء مهام الرجال إلى جانب أدوارهن التقليدية. كما تضطر النساء في بعض المناطق إلى القيام بمهام عمال الزراعة عند شح الأيدي العاملة أو ارتفاع تكلفتها. وكما ورد في شهادة ميدانية: «بعد ما أصبحت رواتب العسكريين بالريال السعودي، كثير من العمال تركوا الأرض، والنساء تولّت مهام إضافية فوق مهامهن الأساسية.» (مقابلة مع مزارع في مديرية خنفر، محافظة أبين، 7 أغسطس 2025).

26 <https://www.unicef.org/yemen/ar/%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B5%D8%AD%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B4%D8%AA%D8%B1%D9%83-%D9%85%D9%86%D8%B8%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%BA%D8%B0%D9%8A>

27 https://hjfyemen.org/humanitarian_story/255

28 <https://www.albalkadawli.org/ar/news/feature/2022/03/30/yemen-the-vital-role-of-women-farmers-in-climate-change>

29 <https://news.un.org/ar/story/2022/10/1113557>

3.6 تصاعد النزاعات على المياه

وفقًا لتقديرات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO)، فإن ما بين 70% إلى 80% من الصراعات في اليمن تدور حول المياه، حيث تُستنزف المياه الجوفية بمعدل يعادل ضعفي معدل تجددتها الطبيعي، كما تُستخدم هذه الموارد بشكل عشوائي وغير منظم.³⁰

وأجمع المشاركون في جمع البيانات الميدانية على أن النزاعات حول المياه تصاعدت بشكل ملحوظ خلال السنوات العشر الأخيرة، واتخذت أشكالاً متعددة، تراوحت بين المشادات الكلامية وأعمال العنف المادي التي وصلت في بعض الحالات إلى القتل. وكما أشار أحد المشاركين: «تتفاقم نزاعات الموارد لتصل إلى إطلاق النار، وتسببت عدد منها في حوادث قتل» (مقابلة مع مدير مكتب الزراعة في مديرية الشمايتين، محافظة تعز، 7 أغسطس 2025).

وقد أدى هذا التصاعد في النزاعات المائية إلى تراجع النشاط الزراعي، وزيادة الأعباء الملقاة على النساء والفتيات في جلب المياه، إضافةً إلى إضعاف التضامن الاجتماعي داخل المجتمعات الزراعية، ما يفاقم هشاشة هذه المجتمعات في مواجهة آثار النزاع وتغير المناخ.

4 السياسات الحالية:

وقّعت اليمن على نحو 28 اتفاقية دولية.³¹ وأصدرت 31 قانوناً في مجال البيئة وتغير المناخ.³² وتنص المادة (7) من قانون حماية البيئة على ضرورة أن تعمل الجهات المعنية على دعم وتشجيع المبادرات المحلية.³³ ومع ذلك، فإن تنفيذ هذه السياسات يظل ضعيفاً بسبب تداعيات الحرب في البلاد.

تُعد وحدة تغير المناخ بوزارة المياه والبيئة، التي تأسست عام 2019، نواة العمل المناخي الحكومي في اليمن. وعلى الرغم من إطلاقها البرنامج الوطني لتمويل المناخ في عام 2024 خلال مؤتمرٍ غابت عنه مشاركة النساء، فإن خطة التكيف الوطنية والمجلس الأعلى لتغير المناخ ما زالا مشاريع حكومية قيد التنفيذ.

تُظهر السياسات الحكومية الحالية ضعفاً واضحاً في الاهتمام بملف التكيف ودعم القطاع الزراعي، إذ لا تقوم وحدة المناخ بدعم المبادرات المحلية للتكيف وحل نزاعات الموارد بشكل مباشر، كما لا توجد صناديق وطنية مخصصة لدعم هذه الجهود. وتنفذ الهيئة العامة للبحوث الزراعية بعض برامج

30 <https://www.fao.org/countryprofiles/news-archive/detail-news/ar/c/1679755/>

31 <https://holmakhdar.org/laws/2300/>

32 <https://holmakhdar.org/laws/2300/>

33 <https://www.aljazeera.net/wp-content/uploads/2021/08/%D9%A2.pdf>

34 https://www.agoyemen.net/lib_details.php?id=462

5 تجارب محلية

5.1 مبادرات التكيف مع تغير المناخ

يعتمد المزارعون والمزارعات في اليمن الذين شكّلتهم عملية جمع البيانات الميدانية بشكل أساسي على خبراتهم التقليدية في التكيف مع التغيرات المناخية، مستفيدين من المعرفة المحلية المتوارثة عبر الأجيال. فهم يتعاملون مع تذبذب مواسم الأمطار من خلال تغيير نوع البذور إلى محاصيل سريعة النمو أو تأجيل الزراعة حين هطول الأمطار. وقد أشار بعض المشاركين إلى أن الحبوب بقيت في إحدى السنوات ثلاثة أشهر تحت التربة دون إنبات قبل أن يتم تغيير نوع المحصول وزراعته من جديد (مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات في مديرية المقاطرة، محافظة لحج، 6 أغسطس 2025).

كما يلجأ المزارعون إلى إنشاء خزانات مياه قرب المنازل لري المزارع القريبة، أو حفر المنحدرات يدوياً بعمق قد يصل إلى ثمانية أمتار بحثاً عن المياه. وفي حالات شح المياه، يشترون المياه أو ينقلونها بالحمير من الآبار بسبب ارتفاع تكاليف الضخ. ويقوم بعضهم بزراعة محاصيل لا تثمر لبيعها كأعلاف للماشية، أو بتقاسم المياه بشكل تعاوني بنسبة محددة من الإنتاج، وهو شكل من أشكال التكيف المجتمعي التعاوني.

وفي فترات الجفاف، تُزرع محاصيل قليلة الاستهلاك للمياه تدرّ دخلاً جيداً، مثل شجرة البن وشجرة القات، رغم أنها لا تسهم في تحسين الأمن الغذائي. كما يستخدم المزارعون مياه الآبار بالتقطير لتقليل الفاقد، ويقومون بتقليب التربة بانتظام للحفاظ على خصوبتها، ويتعاملون مع السيول الجارفة عبر تغيير مجاريها نحو الأودية أو إنشاء مصدات طبيعية من القصب والأشجار. وغالباً ما تتم عمليات تأهيل الأراضي المتضررة يدوياً عبر نظام العمل التعاوني المعروف محلياً، الذي يعزز روح التضامن بين أفراد المجتمع.

ونظراً لارتفاع تكاليف الآلات الزراعية، يعتمد العديد من المزارعين والمزارعات على الثيران والحمير لحراثة الأرض، وغالباً ما تُستأجر هذه الحيوانات. وتلجأ بعض النساء إلى استخدام بقراتهن الخاصة لعجزهن عن دفع أجرة الحراثة. كما يُستبدل السماد الكيميائي بالأسمدة العضوية المصنوعة من مخلفات الحيوانات والرماد للحفاظ على التربة وتقليل النفقات.

أما في مجال التنبؤ بالأمطار، فتعتمد المجتمعات الزراعية على الخبرة البيئية والملاحظة المباشرة مثل تغيير لون السماء، تراكم السحب، ازدياد الرطوبة، اتجاه الرياح، وسلوك الحيوانات — مثل إغلاق الخل لمداخله أو تحليق الطيور على ارتفاع منخفض. وتستخدم طرق محلية للتحذير من السيول، تشمل الاتصال عبر الشبكات المحلية أو النداء من الجبال أو إطلاق الأعيرة النارية في الهواء لتنبيه القرى المجاورة.

وتتم مكافحة الآفات الزراعية بوسائل تقليدية مستدامة باستخدام مواد طبيعية متوفرة محلياً، مثل الرماد، والزيت، والصابون، ومغلي أوراق بعض الأشجار مع الثوم، لغسل جذور النباتات المصابة.

وتقود النساء دوراً محورياً في مبادرات التكيف المجتمعي، إذ يشاركن ضمن الفرق التعاونية الزراعية، وتعدّ النساء ذوات الخبرة الزراعية مرجعاً أساسياً في اتخاذ القرارات المرتبطة بالتكيف. إن تمكين النساء ودعم المبادرات المحلية يشكّل ركيزة أساسية يمكن البناء عليها لصياغة سياسات وطنية ومحلية أكثر شمولاً وعدالة في مواجهة تحديات تغير المناخ وبناء السلام المستدام.

5.2 المبادرات المحلية لبناء السلام

تحلّ المجتمعات الزراعية نزاعاتها بالاعتماد على الخبرات المحلية مثل الهيئات الزراعية والمشايخ واللجان المجتمعية ووسطاء ووسيطات الموارد. وتستخدم في ذلك أساليب تقليدية مثل الوساطة والتحكيم والصلح، بينما يلجأ البعض إلى طرق حديثة لجمع وتحليل بيانات النزاع والاستماع إلى الأطراف المعنية، مثل الحوارات المجتمعية، لا سيما في الوساطات التي تنفذها منظمات المجتمع المدني.

وتُحل نزاعات أولوية الري غالباً بالرجوع إلى نظام الدور تحت إشراف مراقب من المجتمع. كما يسهم الوسطاء والوسيطات المجتمعيون في حل نزاعات الموارد من خلال مبادرات ذاتية أو بدعم من منظمات المجتمع المدني. وتشارك النساء الوسيطات في قيادة هذه المبادرات؛ فعلى سبيل المثال، شاركت وسيطة موارد في مديرية الشمايتين بمحافظة تعز في حل نزاع مائي بين قريتين، بينما حلت وسيطة أخرى بمحافظة لحج نزاعاً بين المزارعين حول عدالة توزيع مياه السيول المستخدمة في ري مزارعهم. كما تسهم مبادرات الوسطاء المجتمعيين في حل نزاعات بين السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني، مثل النزاع الذي حلّه أحد الوسطاء في مديرية المعافر بمحافظة تعز بين منظمة نفذت مشروع تركيب منظومة طاقة شمسية لأحد الآبار ومالك الأرض التي سينفذ عليها المشروع.

وعلى الرغم من أن المبادرات المحلية التي تقودها النساء تُقبل، إلا أنها غالباً ما تعمل ضمن لجان مجتمعية وبالشراكة مع رجال مؤثرين، ويُنظر إليها كجهود داعم وليس بديلاً عن قيادة الرجال. وفي الواقع، لا تدعم السلطات المحلية هذه المبادرات رسمياً، لكنها أيضاً لا تعارضها، تاركة المجتمع المحلي لتحديد التفاعل معها إيجابياً أو سلبياً، وهو ما يختلف حسب الثقافة المحلية وطبيعة النزاع ومكانة المرأة في المجتمع.

بناءً على ما سبق، فإن السياسات العامة في اليمن لا تتسم بالشمولية والتشاركية، كما أنها متأخرة عن وتيرة الانهيار المتسارع في القطاع الزراعي. في المقابل، تُظهر المجتمعات

حل النزاعات غير المتعلقة بالمياه، وقد يتطلب تكاليف مرتفعة لإصلاحات البنية التحتية للمياه، وهو أمر يصعب تنفيذه حاليًا بسبب استمرار الانقسام السياسي.

بالمقابل، يُعد البديل الأول هو الأفضل، نظرًا لتكاليفه المقبولة مقارنة بالبدايل الأخرى. ويعتمد على دعم في ومالي لمبادرات قائمة بدل إنشاء هياكل جديدة، ويعزز الملكية المحلية لإدارة الموارد، ويدعم التماسك الاجتماعي، ويزيد من القدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للآزمات على المستوى المحلي.

الزراعية استجابة أسرع وأكثر مرونة، مستندة إلى خبرة محلية وملكية مجتمعية وحساسية للقضايا النوعية، رغم الحاجة إلى تطوير أدوات عمل مستدامة وتعزيز قيم العدالة والإنصاف بين الرجال والنساء.

لذلك، من المهم أن يُبنى العمل المناخي للحكومة والمنظمات الدولية في اليمن من القاعدة إلى القمة، مع دعم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام، لما له من دور في تخفيف العبء عن الحكومة، وسد قصور السياسات على المستويين المحلي والوطني، وتعزيز صمود المجتمعات المحلية.

وبناءً على التحليل السابق، تستعرض هذه الورقة ثلاثة مسارات للحلول السياسية التي يمكن من خلالها دعم المبادرات المحلية المستجيبة للنوع الاجتماعي في التكيف وبناء السلام، كما يلي:

الخيارات السياسية

البديل الأول: دعم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام وتعميمها

يركز هذا البديل على الاستفادة من المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام القائمة فعلاً، كالتى ناقشت هذه الدراسة جزءاً منها في القسم السابق، مثل تحول المزارعين ذاتياً لزراعة محاصيل مقاومة للجفاف كالبن، وبناء حواجز لصد السيول، وصنع أسمدة من مخلفات الحيوانات، ومكافحة الآفات بخلطات منزلية، وحل نزاعات الموارد كالمياه والأراضي بآليات محلية، وتوفير الدعم المالي والتقني لها لتوثيقها وتوسيع نطاقها.

البديل الثاني: إطلاق برنامج وطني لتعزيز التكيف المحلي

يتضمن هذا البديل إنشاء برنامج حكومي بالتعاون مع المنظمات الدولية يهدف إلى إعداد خطط تكيف محلية على مستوى الجمهورية، ودمجها ضمن خطة التكيف الوطنية قيد الإعداد.

البديل الثالث: نهج «السلام من خلال المياه»

يركز هذا البديل على استخدام قضايا المياه كمداخل لحل النزاعات وبناء السلام على المستوى المحلي، من خلال تفعيل أدوار اللجان المجتمعية ودمج جهود التكيف مع تغير المناخ مع آليات حل النزاعات المتعلقة بالمياه.

المفاضلة بين البدائل:

تقدّم هذه البدائل مسارات مختلفة للحلول. ورغم أن البديل الثاني يوفر إطاراً وطنياً للعمل، فإن نجاحه يعتمد على الاستقرار السياسي والقدرات المؤسسية للحكومة، وهي عوامل محدودة في السياق اليمني الحالي. أما البديل الثالث، فيجمع بين قضيتين أساسيتين، لكنه لا يساهم في

06



التوصيات

التوصيات

بناءً على تحليل البدائل السياسية، حيث تم اختيار البديل الأول: دعم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام وتعميمها كخيار أمثل في السياق اليمني الحالي، تُقدّم هنا توصيات سياسية على مبدأ أن الحلول المستدامة لمواجهة تحديات المناخ والنزاع تبدأ من المجتمعات المحلية نفسها.

التوصية الرئيسية

4. توفير دعم فني ومادي للمزارعين والمزارعات:

- يجب تقديم دعم فني ومادي موجه يشمل:
- تقنيات الزراعة المقاومة للجفاف.
- ورش عمل لتبادل الخبرات في التكيف المحلي وبناء السلام.
- توزيع بذور المحاصيل المحسّنة.
- تقديم معدات بسيطة لإصلاح البنية التحتية المائية الصغيرة.
- تطوير دليل للمبادرات المحلية وإنشاء منصة رقمية للتعريف بها، لتوسيع نطاق الوصول إلى جمهور أوسع.

دعم وتعميم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام عبر إنشاء إطار تمويل مرن وشامل، يتم تنفيذه بشكل تشاركي مع المجتمعات المحلية. يهدف هذا الإطار إلى الانتقال من نموذج الدعم القائم على المشاريع المركزية إلى نموذج يعزز المشاركة المجتمعية والملكية المحلية، ويستفيد من المعرفة الميدانية للمزارعين والمزارعات، مع دمج قضايا النوع الاجتماعي وتمكين النساء.

التوصيات الفرعية

1. إنشاء «صندوق المرونة المحلي»:

يُؤسس صندوق تمويل صغير ومخصص للمبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام، على أن يكون مرناً في آلياته، ويسهل الوصول إليه من قبل مجموعات المزارعين والوسطاء المجتمعيين لتمويل مشاريع صغيرة ومحددة، مع تخصيص حصة لا تقل عن 50% للنساء.

2. تطوير آليات التمويل التشاركي:

يجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية والمحلية التعاون لتصميم آليات تمويل مبسطة، تتيح للمجتمعات المحلية تقديم مقترحات مباشرة دون الحاجة إلى هياكل بيروقراطية معقدة.

3. بناء قدرات الوسطاء المجتمعيين:

ينبغي على المنظمات الدولية والمحلية توفير برامج تدريب متخصصة لوسطاء ووسيطات الموارد المجتمعيين، تركز على صناعة حلول مراعية للتكيف وبناء السلام في القطاع الزراعي.

الخاتمة

يُعد ضعف دعم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام في اليمن عائقًا حقيقيًا أمام تحقيق المرونة المجتمعية في مواجهة تأثيرات تغير المناخ والنزاع المستمر.

لذلك، تؤكد هذه الورقة البحثية على أهمية التحول نحو نموذج دعم مستدام وموجه للمبادرات المحلية، يشمل:

- إطار تمويل مرن وشامل يمكن الوصول إليه من قبل المزارعين والمزارعات والوسطاء المجتمعيين، مع تخصيص حصة لا تقل عن 50% للنساء،
- توثيق المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام وتعميمها لضمان انتشار المعرفة والخبرات،
- بناء قدرات الوسطاء المحليين من الرجال والنساء لتيسير حلول محلية مستدامة للنزاعات والتحديات المناخية.

إن تبني هذه التوصيات لن يساهم فقط في تحسين سبل العيش للأسر الريفية، بل سيؤسس أيضًا بنية اجتماعية أكثر تماسكًا وقيم سلام ومشاركة شاملة، ويُمكن المجتمعات من الانتقال من الاستجابة الطارئة للأزمات إلى بناء حلول مستدامة من الداخل. كما يشكل هذا النهج فرصة لإعادة تعريف دور الحكومة والمنظمات الدولية والمحلية على أنه دعم وتمكين للجهود المجتمعية بدلًا من فرض حلول خارجية، ما يساهم في تحقيق العدالة المناخية والإنصاف النوعي في اليمن.

إن الوقت حان لجميع الأطراف الفاعلة، من المنظمات الدولية إلى السلطات المحلية، للاعتراف بالدور الرئيسي للمجتمعات المحلية، واتخاذ إجراءات عاجلة لدعمها وتمكينها من بناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة في اليمن. إن دعم المبادرات المحلية للتكيف وبناء السلام لا يمثل خيارًا تكميليًا، بل ضرورة استراتيجية لضمان صمود المجتمعات واستقرار القطاع الزراعي وتعزيز الأمن الغذائي والسلام الاجتماعي في بلد يتعرض لضغوط مناخية ونزاعية مستمرة.

في غياب الدعم المنهج لهذه الجهود الذاتية، يهدد استمرارية سبل العيش للمزارعين والمزارعات، ويزيد من حدة التوترات على الموارد الطبيعية مثل المياه والأراضي، ويعيق قدرة المجتمعات على التكيف مع الصدمات المتكررة. كما يضاعف مركزية السياسات الحكومية القائمة، التي غالبًا ما تركز على المشاريع المركزية، وتتجاهل، نتيجة ما تمر به اليمن من أزمات، الملكية المحلية والمشاركة المجتمعية ودمج النوع الاجتماعي في استراتيجيات التكيف وبناء السلام.

تشير البيانات الميدانية إلى أن المجتمعات الزراعية في اليمن تبذل جهودًا كبيرة للتكيف مع تغير المناخ، سواء من خلال تغيير مواسم الزراعة، استخدام المحاصيل المقاومة للجفاف، إنشاء خزانات مياه محلية، أو تبادل الخبرات والتقنيات التقليدية للتنبؤ بالظروف المناخية. كما تلعب النساء دورًا محوريًا في قيادة المبادرات التعاونية ويتحملن أعباء إضافية في حال غياب الرجال أو شح الأيدي العاملة، وهو ما يبرز الحاجة الماسة إلى تمكينهن وإشراكهن بشكل كامل في عمليات صنع القرار. ومع ذلك، فإن غياب التمويل المرن والدعم الفني يحد من استدامة هذه المبادرات وقدرتها على التوسع لتشمل جميع المجتمعات المتأثرة.

علاوة على ذلك، فإن نزاعات الموارد، خاصة المياه، تشكل تحديًا مركبًا يزيد من هشاشة المجتمعات، ويبرز أهمية دمج جهود التكيف مع آليات حل النزاعات المحلية، والاستفادة من الوسطاء واللجان المجتمعية لضمان حلول عادلة وفعالة. وقد أظهرت التجارب الميدانية أن المبادرات المحلية، سواء في حل النزاعات أو التكيف مع التغير المناخي، تتسم بالمرونة والخبرة المحلية والحساسية للقضايا النوعية، وهو ما يجعلها أكثر قدرة على الاستجابة السريعة للأزمات مقارنة بالجهات الرسمية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع الإلكترونية والتقارير

1. الأسكوا. (2022). السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 يوليو 2025، من الرابط:

<https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A7%D8%AA>

2. الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). (2025، 25 يونيو). تغيرات مناخية تهدد الموسم الزراعي في اليمن وتفاقم أزمة الغذاء. يمن مونيتور. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 27 يوليو 2025، من الرابط:

<https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/143782>

3. الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو). (2024، 22 مارس). الاستفادة من المياه من أجل السلام: تجربة منظمة الأغذية والزراعة في اليمن. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 22 يوليو 2025، من الرابط:

<https://www.fao.org/countryprofiles/news-archive/detail-news/ar/c/1679755/>

4. الأمم المتحدة - أخبار الأمم المتحدة. (2022، 5 أكتوبر). خبيرة أممية: تغير المناخ يمثل عاملاً مضاعفاً للتهديد الذي تواجهه النساء والفتيات. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 9 أغسطس 2025، من الرابط:

<https://news.un.org/ar/story/2022/10/1113557>

5. الجابري، ياسر. (2024، 25 ديسمبر). التغيرات المناخية وأثرها على مستقبل اليمن. منصة جرين. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 28 إبريل 2025، من الرابط:

<https://www.greenorganiz.org/page/climate-change-and-its-impact-on-yemens-future>

6. الشرق الأوسط. (2024، 9 نوفمبر). تضرر 85% من الأراضي الزراعية في اليمن جراء الفيضانات. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 27 يوليو 2025، من الرابط:

<https://tinyurl.com/4t4e5cch>

7. العبدلي، بلقيس. (2024، 1 مايو). آثار تغير المناخ على النساء في اليمن. منتدى آفاق التغيير. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 يوليو 2025، من الرابط:

<https://peacetrackinitiative.org/re-sources/136>

8. الضلعي، فهد. (2024، 7 أكتوبر). القدرة على التكيف مع التغيرات البيئية والمناخية والتخفيف من مخاطرها في البيئة اليمنية. موقع خلاصات. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 أغسطس 2025، من الرابط:

<https://khulasat.org/ar/posts/climate-changeinYemen>

9. اليوسفي، عبد الغني درهم عبده. (2025، 11 أكتوبر). التغيرات المناخية في اليمن: تأثيرات مؤلمة ومواجهات ضئيلة. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 أكتوبر 2025، من الرابط:

<https://tinyurl.com/2hr24vyj>

10. اليمن الحر. (2024، 24 أغسطس). اليمن في دائرة التغيرات المناخية.. تداعيات كارثية تنتظر حلاً. يمن فريديوم. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 يوليو 2025، من الرابط:

<https://yemenfreedom.net/view/16128>

11. بوابة رئاسة الوزراء. (2024، 15 نوفمبر). اليمن يطلق البرنامج الوطني لتمويل المناخ 2030-2025 لتعزيز الاستجابة للتحديات المناخية. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 أغسطس 2025، من الرابط:

<https://www.pmo-ye.net/post/8625>

19. القاضي بسّام. (2024، 21 يونيو). المناخ.. إذ تترنح الزراعة في اليمن. مؤسسة الصحافة الإنسانية. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 يوليو 2025، من الرابط:

https://hjfyemen.org/humanitarian_story/255

20. البنك الدولي . (2023، 30 مارس). الدور الحيوي للمزارعات في مواجهة تغير المناخ في اليمن تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 30 مايو 2025، من الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2022/03/30/yemen-the-vital-role-of-women-farmers-in-climate-change>

21. حلم أخضر. (2020، 25 مايو). الاتفاقيات البيئية التي وقعتها اليمن. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 22 يوليو 2025، من الرابط:

<https://holmakhdar.org/laws/2300/>

22. يونيسف، برنامج الأغذية العالمي، الفاو. (2025، 22 يونيو). بيان صحفي مشترك: تغير المناخ وأزمة الغذاء في اليمن. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 9 أغسطس 2025، من الرابط:

<https://tinyurl.com/ycxkr26d>

23. ناجي، هشام . (2025، 15 أبريل). مبادرة الإصلاح العربي .

<https://tinyurl.com/yuh82whp>

12. تقرير المناخ والتخفيف الخاص باليمن. (2024، 20 نوفمبر). مجموعة البنك الدولي. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 25 يوليو 2025، من الرابط:

<https://www.albankaldawli.org/ar/country/yemen/publication/yemen-country-climate-and-development-report>

13. كوكا ، دنيا. (2024). التغير المناخي والنساء في اليمن: نحو دمج في أجندة المرأة والسلام والأمن. مؤسسة مبادرة مسار السلام. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 25 يوليو 2025، من الرابط:

<https://peacetrackinitiative.org/en/re-sources/99>

14. عبد الله، أيمن عمر. (2025، 29 أبريل). صراع على قطرة: اليمن بين جفاف الطبيعة واستنزاف السياسة. مؤسسة كارنيغي. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 29 يوليو 2025، من الرابط:

<https://carnegieendowment.org/sada/2025/04/struggling-ove-o>

15. العربي، هشام محمد ناجي. (2023، 5 أبريل). تقييم السياسات والقوانين البيئية في اليمن. مبادرة الإصلاح العربي. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 22 يوليو 2025، من الرابط:

<https://www.arab-reform.net/ar/publication/>

16. العربية للتدريب. (2024، 28 سبتمبر). صناعة المبادرات. مركز الأبحاث الدولية للتدريب. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 أغسطس 2025، من الرابط:

<https://www.dawliatraining.com/articles/33>

17. العالمي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2023، 22 مايو). قاموس حول مصطلحات المناخ: دليل يومي لتغير المناخ. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 27 يوليو 2025، من الرابط:

18. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). (2025، 20 أغسطس). تطوير وتنفيذ خطة التكيف في اليمن. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 أغسطس 2025، من الرابط:

<https://www.undp.org/ar/yemen/projects/ttwyr-wtnfydh-khtt-altkyf-alwtnyt-fy-alymn>

ثالثًا: المقابلات الفردية مصادر أولية غير منشورة

1. (2025، 7 أغسطس). مقابلة مع مزارع من مديرية خنفر – محافظة أبين. مقابلة شخصية.
2. (2025، 7 أغسطس). مقابلة مع مزارعة من مديرية الشمايتين – محافظة تعز. مقابلة شخصية.
3. (2025، 7 أغسطس). مقابلة مع مزارع من مديرية الحوطة – محافظة لحج. مقابلة شخصية.
- (2025، 9 أغسطس). مقابلة مع مزارعة من مديرية خنفر – محافظة أبين. مقابلة شخصية.
4. (2025، 10 أغسطس). مقابلة مع مدير مكتب الزراعة – مديرية تبن – محافظة لحج. مقابلة شخصية.
5. (2025، 7 أغسطس). مقابلة مع مدير مكتب الزراعة – مديرية الشمايتين – محافظة تعز. مقابلة شخصية.
6. (2025، 7 أغسطس). مقابلة مع مدير مكتب الزراعة – محافظة أبين. مقابلة شخصية.
7. (2025، 6 أغسطس). مقابلة مع مدير الهيئة العامة للبحوث – وزارة الزراعة (ZOOM). مقابلة شخصية.
8. (2025، 24 أغسطس). مقابلة مع المدير الفني لوحدة تغير المناخ – وزارة المياه والبيئة. مقابلة شخصية.

رابعًا: المجموعات المركزة (FGDs) مصادر أولية غير منشورة

1. (2025، 6 أغسطس). مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات – مديرية المقاطرة – محافظة لحج. مجموعة نقاش بؤرية.
2. (2025، 7 أغسطس). مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات – مديرية خنفر – محافظة أبين. مجموعة نقاش بؤرية.
3. (2025، 9 أغسطس). مجموعة مركزة مع مزارعين ومزارعات – وادي اليركاني – مديرية المعافر – محافظة تعز. مجموعة نقاش بؤرية.
4. (2025، 11 أغسطس). المجموعة البؤرية للوسطاء والوسيطات عبر تطبيق ZOOM – محافظات تعز، لحج، أبين. مجموعة نقاش بؤرية.

ثانيًا: القوانين والاتفاقيات الرسمية

1. المركز الوطني للمعلومات. (1991). قانون الإدارة المحلية لسنة 1991م. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 20 أغسطس 2025، من الرابط:

http://www.yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=11288

2. مكتب النائب العام. (القانون اليمني رقم (4) لسنة 2000م بشأن السلطة المحلية. مكتب النائب العام. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 25 يوليو 2025، من الرابط:

https://www.agoyemen.net/lib_details.php?id=462

3. المركز الوطني للمعلومات. (2000). قانون حماية البيئة. تم الدخول إلى الموقع بتاريخ 22 يوليو 2025، من الرابط:

<https://www.aljazeera.net/wp-content/uploads/2021/08/%D9%A2.pdf>

